الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

14 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«نزاهة» تباشر 15 قضية تعدٍ على المال العام واستغلال وظيفي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 جماد أول 1443هـ - 14 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1923873

صَرّحَ مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بأن الهيئة باشرت عدداً من القضايا الجنائية خلال الفترة الماضية، ويجري استكمال الإجراءات النظامية بحقهم.

وكانت أبرز القضايا على النحو الآتي: القضية الأولى: بالتعاون مع وزارة الداخلية تم إيقاف (3) من منتسبي البحث الجنائي بشرطة إحدى المناطق ومواطن؛ لقيامهم باستيقاف مقيمَين اثنين من جنسية عربية والاستيلاء على مبلغ (4.900.000) أربعة ملايين وتسع مئة ألف ريال كان بحوزتهما وإخلاء سبيلهما، وبتفتيش مقرَّات سكنهم ومركباتهم عُثِرَ على مبلغ (3.443.705) ثلاثة ملايين وأربع مئة وثلاثة وأربعين ألفاً وسبع مئة وخمسة ريالات، كما تم إيقاف المقيمين لعدم إثباتهما مشروعية مصدر ذلك المبلغ.

القضية الثانية: تقدم للهيئة أحد المواطنين ببلاغ يتضمن قيام ضابط صفّ يعمل بإدارة مكافحة المخدرات بإحدى المحافظات بطلب مبلغ (1.000.000) مليون ريال مقابل حفظ قضية غسل أموال ضده، وبمفاوضة (ضابط الصفّ) على المبلغ تم القبض عليه لحظة استلامه سبيكة ذهب، وتبين من خلال التحقيق معه عدم وجود قضية ضد مقدم البلاغ وأنه قام بتحرير خطابات غير صحيحة بهدف إقناعه، مبيناً أن بيانات المواطن حصل عليها من شخص يحمل الجنسية السورية مقيم في تركيا، وبعد القيام بإجراءات البحث والتحري بالتعاون مع وزارة الداخلية والبنك المركزي السعودي تم الكشف عن تورط مقدم البلاغ (تم إيقافه) بتشكيل عصابي لغسل الأموال من خلال الحصول على مبالغ مالية من مقيمين من جنسيات عربية وإيداعها بحسابات بنكية عائدة لكيانات تجارية وتحويلها لخارج المملكة، حيث بلغ إجمالي المبالغ المُحوَّلة (180.000.000) مئة وثمانين مليون ريال، وتم إيقاف عدد من موظفي أحد البنوك لحصولهم على مبالغ مالية وهدايا عينية؛ لتسهيل عملية إيداع تلك المبالغ.

القضية الثالثة: إيقاف مشرف بإدارة مكافحة الغشّ التجاري واللجان بوزارة التجارة في إحدى المناطق؛ لتضخم حساباته البنكية وثروته العقارية بما لا يتناسب مع دخله، إذ بلغ مجموعها (3.980.000) ثلاثة ملايين وتسع مئة وثمانين ألف ريال لم يقدم ما يثبت مشروعية مصادرها.

القضية الرابعة: إيقاف مدير إدارة المباني بإدارة تعليم إحدى المناطق واثنين من منتسبي ذات الإدارة وأربعة رجال أعمال يملكون كيانات تجارية متعاقدة مع الوزارة ومقيمين اثنين يعملان بذات الكيانات؛ لحصول مدير الإدارة على مبلغ (1.120.000) مليون ومئة وعشرين ألف ريال على دفعات، وحصول الموظفين الآخرين على مبالغ مالية متفرقة من مُلَّاك وموظفي ذات الكيانات مقابل تسهيل إجراءات استلام وصرف مستحقات الكيانات التجارية لدى الوزارة.

القضية الخامسة: القبض بالجرم المشهود على قاضٍ بالمحكمة التجارية بإحدى المناطق لحظة استلامه مبلغ (300.000) ثلاث مئة ألف ريال مقابل إصدار حكم لصالح أحد المواطنين في قضية هو ناظرها.

القضية السادسة: بالتعاون مع وزارة الدفاع تم إيقاف ضابط صفّ يعمل بوزارة الدفاع؛ لحصوله على مبلغ (125.000) مئة وخمسة وعشرين ألف ريال على دفعات من زملائه بالعمل مقابل إعفائهم من الدوام الرسمي.

القضية السابعة: بالتعاون مع وزارة الداخلية ورئاسة أمن الدولة تم إيقاف ضابط برتبة مقدم يعمل بشرطة إحدى المناطق؛ لقيامه خلال القبض على أحد المتهمين بالتحفظ على أجهزة الجوال الخاصة به وعدم تسليمها كمضبوطات بالقضية وتسليمها لمواطن آخر تربطه به علاقة (تم إيقافه) بهدف مسح أدلة تثبت تورطه بالقضية.

القضية الثامنة: إيقاف موظف يعمل بالمحكمة التجارية بإحدى المناطق؛ لحصوله على مبالغ مالية بلغ إجماليها (176.433) مئة وستة وسبعين ألفاً وأربع مئة وثلاثة وثلاثين ريالاً من أصحاب قضايا منظورة لدى المحكمة مقابل

تسريب معلومات تخصّ قضاياهم، والتأثير على سير إجراءاتها لصالحهم، إضافةً إلى تفاوضه مع أحد أصحاب تلك القضايا للحصول على مبلغ (1.000.000) مليون ريال.
القضية التاسعة: إيقاف مهندس يعمل بأمانة إحدى المناطق؛ لقيامه خلال فترة عمله مديراً لإدارة الأراضي سابقاً بذات الأمانة بتضمين محاضر منح (13) أرضًا "عائدة لمعارفه" بيانات تعدي وازدواجية غير صحيحة ترتّب عليها تغيير مواقع المنح (من المواقع المختارة بالقرعة إلى مواقع أخرى.(
القضية العاشرة: القبض على مواطنين اثنين بالجرم المشهود لحظة استلامهما مبلغ (20.000) عشرين ألف ريال من أصل (50.000) خمسين ألف ريال لتسليمها لضابط صفّ من منتسبي إدارة مكافحة المخدرات بإحدى المحافظات مقابل إطلاق سراح أحد المتهمين بقضية ترويج مخدرات، وبعد ذلك تم القبض على ضابط الصفّ المشار له بالجرم المشهود لحظة استلامه المبلغ من المواطِنَين.
القضية الحادية عشرة: إيقاف ضابط صفّ يعمل بالدفاع المدني في إحدى المناطق؛ لتسهيل حصول أحد المصانع على رخصة الدفاع المدني مقابل إبرام عقد بمبلغ (25.000) خمسة وعشرين ألف ريال لتوفير متطلبات واشتراطات الدفاع المدني مع مؤسسة تعود ملكيتها لوالدته.
القضية الثانية عشرة: إيقاف مقيم من جنسية عربية يعمل مشرفاً للتدريب ومسؤولاً للتسويق في أحد معاهد التدريب الأهلية؛ وذلك لطلبه مبلغ (35.000) خمسة وثلاثين ألف ريال من إحدى المتدربات مقابل تمكينها من اجتياز اختبار الهيئة السعودية للتخصّصات الصحية.
القضية الثالثة عشرة: بالتعاون مع وزارة الداخلية تم القبض على (ثلاثة) ضباط صفّ يعملون بشرطة إحدى المناطق؛ لقيامهم باستيقاف مقيم وسلب مبلغ (450.000) أربع مئة وخمسين ألف ريال كان بحوزته.
القضية الرابعة عشرة: القبض على موظف يعمل ببلدية إحدى المناطق يدعي أنه مراقب بلدية بالجرم المشهود لحظة استلامه مبلغ (30.000) ثلاثين ألف ريال مقابل عدم تحرير مخالفة لأحد المباني بالمنطقة وإغلاق الشكاوى القائمة بالبلدية.
القضية الخامسة عشرة: القبض على موظف يعمل ببلدية بإحدى المحافظات بالجرم المشهود لحظة استلامه مبلغ (8.000) ثمانية آلاف ريال مقابل إصدار رخصة بلدية لأحد الكيانات التجارية.
وتؤكد الهيئة أنها مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدّى على المال العام أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية أو للإضرار بالمصلحة العامة ومساءلته حتى بعد انتهاء علاقته بالوظيفة، كون جرائم الفساد المالي والإداري لا تسقط بالتقادم، وأن الهيئة ماضية في تطبيق ما يقتضي به النظام بحق المتجاوزين دون تهاون.

8ملفات محورية تتصدر القمة الخليجية 42 بالرياض اليوم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 جماد أول 1443هـ - 14 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/764629

تتصدر 8 ملفات محورية بجانب عدة ملفات فرعية القمة الثانية والأربعين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التى تستضيفها الرياض اليوم ،وتغطى تلك الملفات جوانب التعاون الاقتصادى والامنى والعسكرى، وسبل تعزيزها ،وتنسيق المواقف تجاه التحديات الاقليمية والدولية ،وعلى راسها الملف النووى الايرانى . وتنعقد القمة وسط تطورات مهمة شهدتها المنطقة ومستجدات عديدة على المسرح العالمي، وهي المرة الرابعة على التوالي تستضيف فيها المملكة القمة الجديدة التي يتضمن جدول أعمالها عدداً من الموضوعات التي تسهم في تعزيز مسيرة التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات بالإضافة إلى بحث التطورات الإقليمية والدولية وتأثيرها على دول المجلس.وتتولى المملكة رئاسة الدورة الثانية والأربعين لمجلس التعاون خلفاً لمملكة البحرين، التي ترأست الدورة الحادية والأربعين لمجلس التعاون، والتي بذلك جهوداً مكّنت الأمانة العامة من المتابعة والتنسيق وإعداد التقارير؛ تأكيداً لأهمية استمرارية العمل رغم الإجراءات الاحترازية بسبب جائحة كورونا.

أجواء المصالحة الخليجية

وتعقد القمة الخليجية في أجواء المصالحة الخليجية العربية التي قادت الكويت جهودها لتتوج بتوقيع اتفاق (العلا) في الخامس من يناير الماضي على هامش القمة الخليجية الـ41 التي أعقبتها زيارات ثنائية بين قادة الدول الخليجية لترسيخ تلك المصالحة وتعزيز العلاقات الخليجية الخليجية، كما تعقد هذه القمة عقب ظروف استثنائية مر بها العالم خلال العامين الماضيين بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) مما يستدعي مناقشة تداعيات الجائحة على الدول الخليجية الشقيقة لاسيما الجانب الاقتصادي.

تعزيز التكامل العسكري بين دول المجلس

ومن المرتقب أن تواصل القمة الخليجية ما بداته قمة العلا رقم 41، «قمة السلطان قابوس والشيخ صباح»، والتي أكدت على الأهداف السامية لمجلس التعاون، التي نص عليها النظام الأساسي، بتحقيق التعاون والترابط والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات، وصولاً إلى وحدتها، وتعزيز دورها الإقليمي والدولي، والعمل كمجموعة اقتصادية وسياسية واحدة للمساهمة في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والرخاء في المنطقة، وتعزيز التكامل العسكري بين دول المجلس تحت إشراف مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية العليا والقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، لمواجهة التحديات المستجدة، انطلاقاً من اتفاقية الدفاع المشترك، ومبدأ الأمن الجماعي لدول المجلس.

متطلبات الاتحاد الجمركي

وتبحث القمة استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، وتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة، بما في ذلك منح مواطني دول المجلس الحرية في العمل والتنقل والاستثمار والمساواة في تلقي التعليم والرعاية الصحية، وبناء شبكة سكة الحديد الخليجية، ومنظومة الأمن الغذائي والمائي، وتشجيع المشاريع المشتركة، وتوطين الاستثمار الخليجي، وتنمية القدرات التقنية في الأجهزة الحكومية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي ضماناً لسرعة وكفاءة تنفيذ الخدمات والإجراءات، وتطوير المناهج التعليمية والرعاية الصحية والتجارة الرقمية بجانب وتعزيز التعاون بين مؤسسات المجلس ومنظمة التعاون الرقمي التي تأسست عام 2020م، بما يحقق مصالح دول المجلس.

الحوكمة ومكافحة الفساد

ومن البنود المرتقبة في أجندة القمة تعزيز أدوات الحوكمة والشفافية والمساءلة والنزاهة ومكافحة الفساد من خلال العمل الخليجي المشترك وفي كافة أجهزة مجلس التعاون ومكاتبه ومنظماته المتخصصة، والاستفادة مما تم الاتفاق عليه في إطار مجموعة العشرين و»مبادرة الرياض» بشأن التعاون في التحقيقات في قضايا الفساد العابرة للحدود وملاحقة مرتكبيها، لما يشكله الفساد من تأثير كبير على النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والثقة المتبادلة بين الحكومات والشعوب.

الحجرف: رفع تقارير المجالس المختصة واللجان الوزارية للقمة

استبق وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، القمة بعقد اجتماع للمجلس الوزاري لمجلس التعاون، برئاسة الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، وزير الخارجية رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، نايف فلاح مبارك الحجرف. وبحث الاجتماع الوزاري الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، بما في ذلك تقرير الأمانة العامة حول تنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - التي أقرها المجلس الأعلى عام 2015 وما تم تنفيذه بشأنها من قرارات وما تم إنجازه في إطار تحقيق التكامل والتعاون في مسيرة العمل الخليجي المشترك، إضافة إلى التقارير والتوصيات المرفوعة من قِبل المجالس المختصة واللجان الوزارية والأمانة العامة تحضيرًا لرفعها إلى المجلس الأعلى لمجلس التعاون وقال الحجرف، في بيان صادر عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن الاجتماع الوزاري بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال؛ بما في ذلك تقرير الأمانة العامة حول تنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، والتي أقرها المجلس الأعلى عام 2015 وما تم تنفيذه بشأنها من قرارات وما تم إنجازه في إطار تحقيق التكامل والتعاون في مسيرة العمل الخليجي المشترك. وأضاف الحجرف، فضلاً عن مناقشة التقارير والتوصيات المرفوعة من قِبل المجالس المختصة واللجان الوزارية والأمانة العامة؛ تحضيراً لرفعها إلى المجلس الأعلى لمجلس التعاون ونوه الحجرف، بأن الجولة الخليجية لولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، لدول مجلس التعاون، جاءت انطلاقاً من العلاقات التاريخية الممتدة التي تربط المملكة العربية السعودية بشقيقاتها دول المجلس، وتعزيزاً لأواصر المودة والمحبة ووشائج القُربى التي تجمع بين قيادات ومواطني دول المجلس، وتنفيذاً لتوجيهات قادة دول مجلس التعاون لتطوير العلاقات وتعزيزها في مختلف المجالات.

الصباح: العلاقات الخليجية قوية ومتينة

أكّد سفير دولة الكويت لدى المملكة الشيخ علي الخالد الجابر الصباح أن العلاقات الخليجية متينة وقوية وراسخة، وأشار إلى أن زيارات سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز لدول التعاون جاءت في توقيت مهم قبل انعقاد القمة الخليجية مما يشير إلى أنها تأتي لزيادة توحيد المواقف وتقاربها وهو ما يصب في مصالح البلدين ودول الخليج العربي عامة. وقال إن التعاون في مجال الطاقة والطاقة المتجددة والمبادرات التي أطلقها سمو ولي العهد مؤخراً محل اهتمام، كذلك بحث تعزيز التعاون في مجالات الطاقة وصولاً إلى الأهداف المرجوة منها والوصول إلى إنتاج الطاقة المستدامة النظيفة.

سفير قطر لدى المملكة: تبادل الزيارات عزز علاقات التعاون

أكد سفير دولة قطر لدى المملكة بندر بن محمد العطية، أن تبادل الزيارات بين قيادة دول التعاون تدفع بالعلاقات الأخوية إلى آفاق أرحب وتعزز التعاون القائم. وقال: «إن زيارة سمو ولي العهد الأخيرة تأتي في وقت تشهد فيه العلاقات القطرية السعودية تطوراً لافتاً وملحوظاً في عدد من المجالات الحيوية، وعدّ أن الزيارة امتداد للزيارتين اللتين أجراهما حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر إلى المملكة بعد قمة العلا. ولفت إلى زيارة الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية إلى نيوم في شهر أغسطس الماضي، التي شهدت التوقيع على البروتوكول المعدل لمحضر إنشاء مجلس التنسيق القطري السعودي، برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية، والأهمية المنتظرة من المجلس في تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية في شتى المجالات، وفتح مجالات جديدة للتعاون المستقبلي.

لمشاري: ولي العهد مهد لنجاح القمة بجولة «تنسيق المواقف»

أكد الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الدكتور سعود المشاري، أن استباق سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، قمة الرياض بجولة خليجية تكتسب أهمية بالغة على الأصعدة كافة، لا سيما على صعيد تعزيز وحدة المواقف والصفوف بين الأشقاء الخليجيين وتجميع كلمتهم لمواجهة جميع التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل الدفاع عن مصالحهم وتسريع الخطى نحو الوحدة السياسية والاقتصادية الشاملة. وقال: إن الزيارات جاءت في وقت مهم جداً حيث تسبق عقد القمة الخليجية مما يعزز التنسيق المشترك بين المملكة وأشقائها دول الخليج العربي بشكل أكبر ومما يساعد على تمهيد جميع الأجواء الاقتصادية والسياسية والتجارية المناسبة لنجاح أعمال القمة وخروجها بالنتائج التي تستجيب لتطلعات وآمال المواطنين في دول المجلس في تحقيق المواطنة الاقتصادية وفتح جميع المجالات أمام الاستثمار الخليجي وتنقل رؤوس الأموال والعمالة والأنشطة التجارية والمالية والاستثمارية وغيرها. وأوضح أن دول المجلس تمتلك اقتصاداً يُعد من أقوى الاقتصاديات في العالم، حيث يبلغ حجمه نحو 1.6 تريليون دولار، كما أنها تمتلك الاحتياطيات النفطية هي الأكبر، وتشهد اليوم تحولات اقتصادية كبيرة نحو تنفيذ الرؤى التنموية الطويلة الأجل، مشيراً إلى أن المنظمات الدولية تتوقع أن تشهد هذه الاقتصاديات معدلات نمو جيدة تصل إلى 3% في المتوسط عام 2021 و4.5% في المتوسط عام 2022. وبيَّن الدكتور المشاري أن مؤشرات التكامل الاقتصادي الخليجي تشهد ارتفاعًا في عدد المواطنين المتنقلين بين دول مجلس التعاون من 8 ملايين في عام 2000 إلى 27 مليون عام 2019، مع السماح بالتنقل بالبطاقات الشخصية، كما زاد عدد العاملين في القطاعين العام والخاص في دول المجلس الأخرى من 25 ألفاً في العام 2008 إلى 33 ألفاً عام 2019، فيما ارتفع عدد التراخيص الممنوحة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية لمواطني دول المجلس من 6 آلاف عام 2001 إلى 60 ألفاً عام 2019، وارتفع عدد المتملكين للعقارات إلى 358 ألفاً عام 2019، وبلغ رصيد الاستثمار الخليجي البيني 64 مليار دولار عام 2019، في حين ارتفع التبادل التجاري البيني من 54 مليار دولار في العام 2012 إلى 73 مليار دولار في العام 2019، وفقاً لبيانات المركز الإحصائي الخليجي.

أبرز ملامح البيان الختامي المرتقب للقمة:

*استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة وبلورة سياسية خارجية موحدة.
*تفعيل دور «المركز الخليجي للوقاية من الأمراض ومكافحتها». * تنسيق العمل الخليجي المشترك لمواجهة جائحة كورونا وغيرها من الأوبئة.
*استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.
*تمكين المرأة والشباب بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية.
*تشجيع المبادرات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.
*تنمية القدرات التقنية في الأجهزة الحكومية.
*تعزيز أدوات الحوكمة والشفافية والمساءلة والنزاهة ومكافحة الفساد من خلال العمل الخليجي المشترك.
*تعزيز التكامل العسكري بين دول المجلس تحت إشراف مجلس الدفاع المشترك.

*تعزيز الدور الإقليمي والدولي للمجلس من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات الإستراتيجية بين مجلس التعاون.

الجدعان: لدعم المواطنين والأجيال القادمة.. سنلتزم بالاستدامة المالية وتحقيق التنمية

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 جماد أول 1443هـ - 14 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2090958

كشف العديد من الوزراء خلال الجلسات التي عقدت أمس (الإثنين) على هامش أجندة ملتقى موازنة 2022 عن خططهم الحالية والمستقبلية، إذ أكد وزير المالية محمد الجدعان أن عملية الإنفاق الحكومي على مدى الـ25 سنة الماضية حصل بها تذبذب كبير، خاصة أن الإنفاق ارتبط بأسعار النفط، وأعلن عن تراجع التذبذبات والانفاق الحكومي في السنوات الخمس الماضية. وأكد أنه رغم تحقيق الموازنة فائضا خلال العام القادم، فإن الحكومة التزمت بمستويات الإنفاق المعلن السابق، وفصلت تماماً بين مستويات الإيرادات السنوية وخططها على المدى المتوسط في ما يتعلق بالإنفاق، وبالتالي استقرار المالية العامة واستدامتها وخلق مستوى جيد من النضج في المالية العامة والتخطيط.

الرميان: 1.8 تريليون ريال.. أصول «الاستثمارات العامة»

وأكد محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان أن صندوق الاستثمارات العامة له دور رائد في دعم مسيرة تحول الاقتصاد السعودي وتنويعه، مفيدا أن الصندوق من خلال مبادراته يلتزم بتعزيز الاستدامة المالية والإسهام في تحقيق قيمة تنموية ذات أثر إيجابي على المواطن والأجيال القادمة.

وأفاد أن أصول الصندوق ارتفعت وتجاوزت المستهدف بنهاية الربع الثالث من العام الحالي لتصل إلى 1.8 تريليون ريال سعودي، مع تأسيس الصندوق 47 شركة منذ عام 2016 في عدد من القطاعات الإستراتيجية، كالتطوير العقاري والبنية التحتية وإعادة التدوير والطاقة النظيفة وغيرها، واستحدث منذ عام 2017 أكثر من 400 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة حتى نهاية الربع الثاني من العام الحالي 2021.

وأبان أن مجموعة من الشركات التابعة للصندوق وقعت عقودا تطويرية بما يزيد على 13 مليار ريال تمثل أكثر من 70% من قيمة عقود شركة البحر الأحمر للتطوير، كما وقعت شركة روشن شراكات إستراتيجية مع مجموعة من الشركات السعودية لتطوير المرحلة الأولى في موقع حيها الأول في مدينة الرياض، وقام مركز الملك عبدالله المالي بتوقيع عقود بقيمة 10 مليارات ريال لاستكمال الأعمال وتفعيل المركز، فيما قامت شركة القدية بتوقيع عقود تطويرية بما يزيد على 5.5 مليار ريال، تشمل الأعمال الأولوية الأولية للبنية التحتية وتطوير أولى الواجهات الترفيهية، وأسس الصندوق إدارة متخصصة لدعم التنمية الوطنية وتعزيز أثر استثماراته على الاقتصاد المحلي.

التويجري: «التنمية الوطني» سيمكن «الخاص».. ويدعم البنية التحتية

كشف نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني محمد التويجري أن الصندوق عبارة عن 12 منظمة اجتمعت وتناغمت في السنتين الأخيرتين في منظمة واحدة، ويهدف إلى خدمة التنمية، وليس ربحيا بالدرجة الأولى، ويساهم في التنوع الاقتصادي، والاستدامة المالية، وتمكين القطاع الخاص، والتركيز على البنية التحتية، والصناعية، والسياحية وغيرها، مشيراً إلى أن التنمية الاقتصادية بمعناها أن أي مبلغ يصرفه الصندوق يجب أن يكون له عائد في التنمية، وأن تكون المملكة لديها مؤسسات تمويلية متكاملة تهدف إلى التنمية.

وأفاد التويجري أن صندوق التنمية الوطني يحتوي على عدة صناديق تحت مظلته، بعضها يزيد عمره على 50 سنة، وبعضها الآخر استحدث مؤخراً مثل الصندوق السياحي والثقافي، مؤكداً أن مجموع الخبرات المتراكمة بهذا الصندوق يتعدى 280 سنة، والميزانية العامة أو رأس المال الموجود في هذا الصندوق يزيد على 500 مليار ريال.

الخريف: الترخيص لـ960 مصنعا.. وخلق 55 ألف فرصة وظيفية
أكد وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف أنه تم الترخيص لـ960 مصنعا العام الحالي، كما دخل حيز التنفيذ 667 مصنعا، بما ساهم في خلق 55 ألف فرصة وظيفية، منها 38% من نصيب المواطنين.
وبين ان قطاع التعدين من القطاعات الواعدة، خاصة مع دخول نظام الاستثمار التعديني الجديد حيز التنفيذ، مؤكدا أنه تم إصدار 506 رخص جديدة، من بينها 133 رخصة استكشافية للمعادن.
الفالح: نستهدف الاستثمار في قطاعات غير فاعلة مسبقاً
قال وزير الاستثمار خالد الفالح، إن السعودية من خلال الإستراتيجية الوطنية للاستثمار لا تبحث عن استثمارات مكررة بل تستهدف تفعيل قطاعات غير فاعلة كالهيدروجين الأخضر والاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة وقطاع التقنية.
وأوضح أن المملكة ستعمل ومن خلال الاستراتيجية على تفعيل مبادرات نوعية غير مسبوقة، من بينها إطلاق العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في قطاعات نوعية.
آل الشيخ: سنطور الموارد تحقيقا لرؤية 2030
أكد وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ، أنه يتم العمل على تطوير الموارد تحقيقا لمستهدفات رؤية 2030، إضافة لإطلاق برامج التلمذة الصناعية، مع استحداث أول نظام وطني لتمويل ودعم البحث والابتكار.
وكشف أنه تمت معالجة نحو 903 مشروعات متعثرة وإسنادها لشركات جيدة.
الجلاجل: 100 مليون موعد إلكتروني
أعلن وزير الصحة فهد الجلاجل افتتاح 10 مستشفيات في عدد من المناطق، بسعة سريرية اجمالية تصل إلى 1500 سرير، وبين أن هناك أكثر من مليون مواطن استفادوا من برنامج طبيب لكل أسرة، إضافة لاستفادة 11 مليونا من العيادات والاستشارات الافتراضية، و23 مليون مستفيد من خدمات «صحتي» وأكثر من 100 مليون موعد محجوز إلكترونيا.
الجاسر: توطين 45 ألف وظيفة.. و3 موانئ في قائمة المئوية
قال وزير النقل والخدمات اللوجستية صالح الجاسر «إن الوزارة ماضية في سياسات التوطين عبر 45 ألف وظيفة في منظومة النقل والخدمات اللوجستية»، وأشار الى أنه تم سداد 100% من مستحقات القطاع الخاص بوزارة النقل والخدمات اللوجستية. واستعرض الجاسر أبرز ما حققته منظومة النقل والخدمات اللوجستية في عام 2021، التي تضمنت تفعيل الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجيستية عبر إطلاق 92 مبادرة وأكثر من 370 مشروعا لتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجيستي عالمي، ودخول 3 موانئ ضمن أكبر 100 ميناء في العالم، وتصنيف 4 مطارات سعودية ضمن أفضل 100 مطار في العالم وأفضل 10 مطارات بالشرق الأوسط.
السواحه: 95 % من الأعمال الحكومية.. «رقمية«
قال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عبدالله السواحه، إن قطاع الاتصالات شهد نموا بشكل تراكمي بلغ 6% خلال السنوات الـ4 الماضية، وأن 95% من أعمال القطاعات الحكومية والخاصة تعتمد على الاتصال الرقمي.
وأضاف أن القطاع التقني شهد نموا بلغ 11% خلال الفترة ذاتها، مبينا أن هذا النمو يضاهي المؤشر العالمي للأسواق الناشئة في العالم والأسواق العالمية.
الحقيل: 300 ألف وحدة سكنية في 5 سنوات
أعلن وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد الحقيل، أن الوزارة ستعلن إنشاء 300 ألف وحدة سكنية، يتوقع تشييدها خلال 5 سنوات بالشراكة مع القطاع الخاص، منها 147 ألف وحدة في مدينة الرياض.
وبين أن 210 آلاف أسرة سعودية استفادت من برنامج سكني خلال العام الجاري منها 166 ألف أسرة سكنت منازلها، مبينا أن برنامج الإسكان وصل لخدمة أكثر من 1.1 مليون أسرة سعودية.
وبين أن منظومة التمويل العقاري في السعودية وصلت إلى النضج، ويدل على ذلك خدمة أكثر من 800 ألف شخص.
وأوضح أن نضج منظومة التمويل نتج عنه كذلك كفاءة التمويل، حيث كانت نسبة التمويل 7.6% في 2019، وبلغت 4.5% حالياً مع احتساب هامش الربح للبنوك، حيث انخفضت نسبة الهامش للبنوك من 3.92% لتبلغ 1.62% حالياً، مقارنةً بأفضل المعدلات العالمية البالغة 1.5.%

بارك توقيع 15 مذكرة لتوظيف 3100 شاب وشابة

أمير الشرقية: المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ضرورة ملحة

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 جماد أول 1443هـ - 14 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2090926

أكد أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أهمية التكامل بين الجهات التعليمية والحكومية والقطاع الخاص لاستثمار قدرات الشباب، وتحديد التخصصات التي يتطلبها سوق العمل لضمان حصول كل شاب وشابة على فرصة وظيفية تناسب مؤهلاته وقدراته وامكاناته ومهاراته.

وبارك توقيع 15 مذكرة تفاهم لتوظيف أكثر من 3100 من خريجي المؤسسة العامة للتدريب الفني توظيفا مباشرا، بحضور محافظ المؤسسة العامة للتدريب الفني والتقني الدكتور أحمد الفهيد.

وشدد الأمير سعود بن نايف، على أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل كضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها عالمنا اليوم، وغاية لتحقيق التنمية الشاملة التي تنعكس بشكل أو بآخر في تحسين حياة المواطن في مناحي الحياة كافة.

وتضمنت المذكرات التعاون لدراسة احتياجات سوق العمل واهمية المخرجات الفنية المؤهلة وتوفير الحوافز للتخصصات التي تقابل احتياجات سوق العمل، وتوفير متطلبات سوق العمل من التخصصات المختلفة وربط هذه التخصصات بما يتطلبه السوق من مهارات ومعارف لتسهيل عملية التوظيف. وقدم الدكتور الفهيد شرحاً عن جهود التدريب التقني بالمملكة بشكل عام والمنطقة الشرقية بشكل خاص التي يتدرب بها (29370) متدربا ومتدربة في (29) منشأه تدريبية؛ منها (13) وحدة تدريب غير ربحية (معاهد الشراكات الاستراتيجية) حيث يتدربون في مختلف التخصصات النوعية، ومن المتوقع تخرج (2909) خريجين وخريجات لهذا الفصل بمجموع (13522) خريجا وخريجة منذ تأسيسها.

وظائف شركات التوصيل للسعوديين العاطلين فقط

لمصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 جماد أول 1443هـ - 14 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/764256

عبدالله الجميلي

*في (بروكسل) قدمت «المفوضية الأوروبية» مقترحات الخميس الماضي تخُصّ أكثر من (28 مليون شخص) يعملون لصالح المنصَّات الرقمية كـ(أوبر، وكريم، وشركَات التَّوصيل وغيرها)؛ حيث إن هناك مساعِيَ لإصدار أنظمة صَارمة

تجبر تلك المَنّصَّات على إبرام عقود رسمية مع العاملين لديها تضمن لهم الحماية والأمان الوظيفي.
*تحدث تلك الخطوات الإيجابية «أُوْرُوبِيًّاً» بينما شريحة كبيرة من شبابنا السعودي الذين اضطروا لوظائف القطاع الخاص عموماً، ما زالوا في مهبِّ الريح، فمنهم الذين يمارسون مهامهم من غير أن يحظوا بسُلَّمٍ وظيفي واضح ومعتمد وعادل، أو بدلات مُجزية، أما الرواتب فهي فقيرة جداً، لا تَفِي للواحد منهم منفرداً بأبسط احتياجاته المعيشية، فأنّى له أن يُفَكّر بالزواج، وتكوين أُسْرَة؟.
*يضاف لتلك المعاناة أن أولئك المساكين قد يفقدون وظائفهم فيّ أيّ وقت ودون سابق إنذار؛ فهم صباح مساء في خوفٍ دائم من ذلك المصير المشؤوم، الذي قد تفرضه عليهم مزاجية وعنصرية وحبائل بعض مَرْؤُوسِيهم من الوافدين الذين يرون في حضورهم وتميزهم إقصاءً لهم، وهناك سلاح الفصل التَّعسفي الذي تَتَكفل به بعض أنظمة العمل وموادّه، الشواهد كثيرة، ولعل أقربها (حرّاس الأمن) الذين يتبعون للشركات والمؤسسات الخاصة، فمن عجائب أحوالهم المتردية في معظمها، أولئك الذين يحرسون ملايين البنوك، بينما رواتب أغلبهم لا تتجاوز الـ(4000 ريال)، رغم ساعات دوامهم الطويلة والشاقة والخطرة!
*وهنا بالتأكيد وطننا الغالي يشهد ثورة تطويرية في كافة المجالات، وهناك حرص كبير وجَاد للتَّوطين والسَّعودة في مختلف القطاعات، ولكن لِتُحَقّق تلك البرامج أهدافها، لابد من الإفادة من التَّجارب الناجحة في منح الموظفين بيئة عملية آمنة وصحيّة وعادلة في رواتبها وبدلاتها وترقياتها.
*أخيراً لعلكم ترون أن تكون وظائف المنَصَّات الإلكترونية المتعلقة بالتأجير والتّوصيل وغيرهما، خاصة بالسعوديين فقط، وقاصرة مرحلياً على العاطلين منهم، لاسيما وهي لا تتطلب شهادات ومؤهلات كبيرة، يُصَاحِب ذلك إلزام شركاتها بأن يكون تعيين أولئك بعقود مناسبة تضمن حقوقهم كنظرائهم الأوروبيين؛ فهل تأتي البُشْرَى بِذَلِك؟.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

كفاءة مالية برؤية تنوعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 جماد أول 1443هـ - 14 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/14/article_2227551.html

كلمة الاقتصادية

تضمنت الموازنة السعودية التي صدرت أمس الأول أرقاما مميزة لتتواكب مع خطط الدولة الاقتصادية التنموية وفق خطة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وطموحاتها الواسعة في تحقيق الرخاء الاقتصادي. واشتملت موازنة العام المالي 2022، وكما هو معتاد اعتماد المصروفات وتقدير الإيرادات، حيث نص المرسوم الملكي أن تقدر الإيرادات بمبلغ 1,045 مليار ريال وتعتمد المصروفات بـ 955 مليار ريال، ولا شك أن الفرق بين كلمة تعتمد وكلمة تقدر فرق واضح، فالمالية العامة تقوم على مبدأ عمومية المصروفات والإيرادات، فلا يرتبط أي منها بالآخر، بمعنى أن حجم الإيرادات يقدر بحسب ظروف الاقتصاد والأسواق العالمية، بينما تعتمد المصروفات وفقا لما هو مبرمج من خطط وبرامج، وعلى هذا فإن ما هو مبرمج تم تحديده بدقة كبيرة ولذلك فهو معتمد التنفيذ فورا، ولهذا يعني أن أولوية العمل تأتي لمصلحة المصروفات المعتمدة، ويتم تمويلها أصلا من إيرادات العام نفسه لمقابلة إيرادات كل عام بمصروفاته، وإذا حدث وزادت الإيرادات في أي شهر أو فترة خلال العام عن مصروفات تلك الفترة يتم تحويل الفائض للاحتياطيات، وإذا نقصت الإيرادات لأي ظرف اقتصادي يتم السحب من الاحتياطيات لتغطية المصروفات.
و من هذا تفهم عبارات مثل تقدر الإيرادات ويقدر الفائض، ذلك أن الأصل في الموازنة العامة للمالية العامة هو ضمان حق المصروفات أولا، ولأن هذه هي الحال عموما فإن معظم الدول في العالم تتجه لميزانية تقشفية عندما تتراجع تقديرات الإيرادات، ورغم أن هذا النهج متبع وله أصوله ويحفز عليه صندوق النقد الدولي إذا واجهت الدول أزمات اقتصادية، إلا أن توجيهات خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز منذ أن استلم مقاليد الحكم تؤكد الاستمرار في موازنات النمو، وبالتالي استمرت الميزانية العام للدولة في الإنفاق السخي رغم التراجع الكبير في الإيرادات منذ عام 2014 نظرا لتراجع

أسعار النفط، حيث قفز الإنفاق من 830 مليار عام 2016 ليصل إلى الفعلي عام 2020 إلى 1,068 مليار ريال، ومن المتوقع أن يصل الفعلي من المصروفات لعام 2021 إلى نحو 1045 مليار ريال. هذا الاتجاه نحو تعميد المصروفات يؤكد عزم القيادة على استدامة التنمية، وتحقيق مستهدفات رؤية 2030، وتحسين حياة المواطن، كما يعكس إصرار السعودية على النجاح، وتحويل التحديات والأزمات إلى فرص وإيجابيات.

لقد كان انخفاض أسعار النفط عام 2014 تحديا ضخما جدا، ذلك أن الأسعار تتراجع بحدة، في مقابل اعتماد شبه كلي على إيرادات النفط لتمويل المصروفات، ولهذا ارتفع حجم العجز بصورة كبيرة في الأعوام ما بين 2014 و2015 قبل أن يتم إطلاق الرؤية التي أطلق معها خادم الحرمين الشريفين خطة الإصلاح الاقتصادي مع تكريس مبادئ الشفافية، والإفصاح، ومكافحة الفساد، كأهم مرتكزات تحقيق مستهدفات الرؤية. تلك الرؤية التي حملت في بداياتها تحديات التحول الوطني، وبرنامج التوازن المالي لتحقيق إصلاحات الهيكلية، ورفع كفاءة إدارة الحكومة للموارد، وهذا ما تعنيه عبارات تحويل الأزمات إلى فرص، وإيجابيات. وكان تراجع الأسعار وتضخم العجز في فترة قياسية محفزا للجميع لإحداث نقلة اقتصادية شاملة لتحقيق الأهداف الطموحة.

واليوم تنعم بلادنا باستقرار المالية العامة رغم المشهد العالمي المضطرب نتيجة استمرار تفشي فيروس كورونا، حيث أكد خادم الحرمين الشريفين في كلمته بمناسبة صدور الموازنة العامة لعام 2022 حرص القيادة على استمرار تقديم الخدمات والارتقاء بها، لتصل إلى تطلعات المواطنين، والتحسين المستمر في جودة الحياة، ورفع مستوى الشفافية وكفاءة الإنفاق، وتعزيز معدلات النمو، وهذا الأمر يؤكد أن الإنسان السعودي كان ولم يزل المحور الأول للتنمية.

توجيهات الملك سلمان بن عبدالعزيز واضحة بشأن استمرار تقديم الخدمات والارتقاء بها، وقد عكس الأمر السامي الكريم ذلك بوضوح، في حين جاء حديث ولي العهد بمناسبة إعلان الموازنة العامة لعام 2022 ليؤكد متابعته الدقيقة في تنفيذ هذه التوجيهات، ما عزز من سلامة المسار الإصلاحي الذي يتم انتهاجه. إجراءات ضبط الإنفاق العام وترشيده من أكبر التحديات التي واجهت المالية العامة منذ عقود، لكن الإصلاحات الهيكلية التي رافقت برنامج التحول الوطني أسهمت في تعزيز دور كفاءة الإنفاق الحكومي.

ولي العهد أشار في حديثه إلى أن السعودية تمكنت من تحقيق فوائض مالية بفضل التزامها بالإنفاق الرشيد، وفق ما خطط له، ورفع كفاءة الإنفاق من خلال تطوير التخطيط المالي، والاستخدام الأمثل للموارد، وتنويع مصادر مستقرة للإيرادات الحكومية، الأمر الذي انعكس في تدعيم مستهدفات الاستدامة المالية، وأسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، ما يعزز مستوى التفاؤل بمستقبل أكثر نماء وازدهارا للوطن والمواطنين.

هذا هو المعني الحقيقي لتحويل الأزمات إلى فرص، فالعزم على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السعودي كانت سمة من سمات القيادة الحكيمة لكل الملفات الاقتصادية، وأسهمت في نقل الاقتصاد السعودي نحو تنوع واسع في الإيرادات غير النفطية التي حققت قفزات تاريخية، وأصبحت تسهم في تمويل المالية العامة حيث ارتفعت من 127 مليارا عام 2014 من مصادر غير مستدامة عموما إلى نحو 372 مليارا عام 2021، ومن مصادر تتسم بالاستدامة.

كما صاحب هذه الإصلاحات نقلة نوعية في الصادرات السعودية، وبالتالي فإن إعلان ميزانية 2022 جاء مواكبا لتطلعات القيادة، من خلال النتائج المتميزة للإصلاحات الاقتصادية والمالية الناجحة، في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والاستدامة المالية، مع التركيز على تعميق الأثر، وإشراك القطاع الخاص في رحلة التحول، لإحداث النقلة النوعية، مع المراجعة الدورية للاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمبادرات لتفعيلها وتصحيح مسارها، ما يؤكد أننا أمام عملية حيوية ديناميكية لن تتوقف إلا بالوصول إلى أهداف الرؤية التي تلبي تطلعات جميع المواطنين في غد مشرق ومجتمع حيوي واقتصاد مزدهر.

السياسة الحكومية كانت تستند إلى إحداث إصلاحات اقتصادية وبنيوية في هيكل العمل الحكومي، وتحويل أزمة تراجع أسعار النفط عام 2014 إلى فرصة للتحفيز، وإحداث نقلة نوعية في أساليب العمل، مع الحفاظ على مستويات المعيشة وعدم تأثر المواطن بصورة سلبية نتيجة هذه النقلة الكبيرة. ومع تحقيق المستهدفات اليوم فإن ولى العهد يؤكد أن صحة الإنسان تقع على رأس أولويات الدولة وذلك عبر توجيه فوائض الميزانية لزيادة الاحتياطيات الحكومية تحسبا لاحتياجات جائحة كورونا نظرا لأن تحدي الجائحة لا يزال قائما حتى الآن.

كما حمل حديث ولي العهد بمناسبة صدور أرقام ميزانية 2022 التأكيد أن للمواطن دورا حيويا في التنمية الاقتصادية، وأنه شريك في الإنجازات، خاصة مشاركة المرأة السعودية، إلى جانب توجيهه بأن يتم توظيف الفوائض لتقوية المركز المالي للسعودية، ورفع قدراتها على مواجهة الصدمات والأزمات العالمية، وحرصه على الأجيال المتعاقبة، وعدم تركيز الجهود على الحاضر فقط، مع التخطيط الاستراتيجي لأن يبلغ الإنفاق 27 تريليون ريال حتى عام 2030 كأكبر حجم إنفاق

تشهده السعودية في تاريخها، لذلك فإننا مستمرون بكل فخر في طريق العمل والإصلاحات الطموحة للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 جماد اول 1443هـ - 14 ديسمبر 2021م https://www.alriyadh.com/1923924
	المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 جماد اول 1443هـ - 14. ديسمبر 2021م https://www.aleqt.com/2021/12/14/article_2227761.html